

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار  
الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد الخرابشة

وعضوية القضاة السادة

راكان حنوش ، بسام العتوم ، نسيم نصرأوي ، خليفة السليمان

المميزان:

١- عطية صبحي أمين السقا

٢- هاني صبحي أمين السقا

وكيلهما المحامي جريس عيسى الاعرج

المميز ضدهم:

١- محمد وليد محمد عبد الله مصلح

٢- طارق وليد محمد عبد الله مصلح

٣- لانا وليد محمد عبد الله مصلح

٥- رنا وليد محمد عبد الله مصلح

٦- رانيا وليد محمد عبد الله مصلح

٧- هيام محمود سحويل بصفتها الشخصية وبصفتها وصية

على القاصرة (لم يتم ذكرها في لائحة الدعوى)

وكيلهم المحامي زيدون عبوي

بتاريخ ٢٠٠٥/٢/٦ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن محكمة استئناف  
حقوق عمان في القضية رقم ٢٠٠٤/٢٦٧٢ تاريخ ٢٠٠٥/١/٩ المتضمن رد الاستئناف  
وتأييد القرار المستأنف الصادر عن محكمة بداية حقوق شرق عمان رقم ٢٠٠٣/١٨٢  
تاريخ ٢٠٠٤/٣/٣١ القاضي بإلزام المدعى عليهما بالتكافل والتضامن بأن يدفعوا للمدعين  
ورثة المرحوم محمد عبد الله مصلح مبلغ (٢٦٣٠) دينار مع تضمينهما الرسوم  
والمصاريف ومبلغ (٥٠٠) ديناراً أتعاب محاماة والفائدة القانونية من تاريخ الاستحقاق  
وحتى السداد التام وتثبيت الحجز التحفظي وتضمين المستأنفين الرسوم والمصاريف التي

تكبدها المدعين في مرحلة الاستئناف ومبلغ (٢٥٠) دينار أتعاب محاماة عن هذه المرحلة من التقاضي.

#### وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :

- ١- إن وكيل المميزين قد حدد النقاط المطلوب تحليف الورثة عليها وقد بين ذلك مفصلاً بالمذكرة المقدمة منه والمؤرخة في ٣١/١٠/٢٠٠٤.
- ٢- وبالتناوب أخطأت محكمة الاستئناف وقبلها محكمة البداية بعدم قبول اللائحة الجوابية التي تقدم بها المميزان ذلك أن وكيل المميز ضدهم لم يقم بتبليغ المميزين لائحة الدعوى.
- ٣- كان على محكمة الاستئناف التأكد من عمر القاصرة وهل تفهم كنه اليمين ام لا وان تذكر ذلك في محاضر الدعوى.

لهذه الأسباب يطلب وكيل المميزين قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً.

#### القرار

بالتدقيق والمداولة نجد أن المدعين محمد وليد محمد ورفقاه كانوا قد أقاموا الدعوى رقم ٢٠٠٣/٢٠٨٦ لدى محكمة بداية حقوق عمان بمواجهة المدعى عليهم عطية صبحي أمين وهاني عطية صبحي لمطالبتهما بمبلغ (٢٦٣٥٠) ديناراً وطلب حجز تحفظي على سند من أن المرحوم وليد محمد عبد الله مورث المدعين دائن للمدعى عليه الأول عطية بالمبلغ المدعى به بموجب كمبيالات عددها (٥١) مستحقة الاداء والمدعى عليه الثاني كفيلاً له.

بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٧ قدرت المحكمة إحالة الدعوى إلى محكمة بداية شرق عمان حسب الاختصاص وقد سجلت الأوراق لدى الأخيرة تحت الرقم ٢٠٠٣/١٨٢ وبعد أن استكملت إجراءات المحاكمة على النحو الوارد في محاضرها قررت بتاريخ ٢٠٠٤/٣/٣١ إلزام المدعى عليهما بالتكافل والتضامن بدفع المبلغ المدعى به مع الرسوم والمصاريف والفائدة القانونية وأتعاب المحاماة وتثبيت الحجز التحفظي .

لم يقبل المدعى عليهما بالحكم الصادر عن المحكمة قطعنا به لدى محكمة استئناف عمان والتي قررت في القضية رقم ٢٠٠٢/٢٦٧٢ تاريخ ٢٠٠٥/١/٩ رد الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف وتضمين المستأنفين الرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة. لم يلاق القرار الصادر عن محكمة الاستئناف قبولاً من المدعى عليهما قطعنا به تمييزاً.

### وعن أسباب التمييز:

وبالنسبة للسبب الثاني فمن استقراء نص المادة (٥٩ و ٦٠) من قانون أصول المحاكمات المدنية تبين أن المشرع قد صنف الدعاوى الحقوقية إلى دعاوى خاضعة لتبادل اللوائح واخرى ليست تابعة لذلك ، وجاء بنص البند ب من الفقرة الثانية من المادة (٦٠) أن الدعاوى المتعلقة بالمطالبة بقيمة سند تعهد يقضي بدفع مبلغ من المال ليست خاضعة لتبادل اللوائح ، وعلى رئيس المحكمة أو من ينتدبه أن يصدر قراراً فيها بها الشأن.

وفي الحالة المعروضة فان المدعين يستندون في مطالبتهم للمدعى عليهم إلى (٥١) كمبيالة قيمتها ٢٦٣٢٥ دينار ، وبذلك فان هذه الدعوى ليست تابعة لتبادل اللوائح بالمعنى المقصود بالمادة ٥٩ سالف الذكر (تمييز حقوق ٢٠٠٤/٢٥٢٢ تاريخ ٢٠٠٤/٢/٢١) خلافاً لما ذهبت إليه محكمتنا الموضوع مما يتعين معه نقض القرار المميز لورود هذا السبب عليه.

لذلك ودون حاجة لما ورد بباقي الأسباب في ضوء معالجتنا للسبب الثاني نقرر نقض القرار المميز وإعادة الأوراق لمصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ١٣ جمادى الأولى سنة ١٤٢٦ هـ الموافق ٢٠٠٥/٢/٢٠ م

القاضي المترئس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق / رأس